

## خطر الهجرة غير الشرعية على العالم الأوروبي والعربي:

### دراسة وصفية للعوامل والآثار

## The Risk Of Illegal Immigration On The European And Arab World : A Descriptive Study Of The Factors And Effects

آسيا برغوتي<sup>1\*</sup> ؛ مساني فاطمة الزهرة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة البويرة (الجزائر).

البريد الإلكتروني المهني: a.berghouti@univ-bouira.dz

<sup>2</sup> جامعة البويرة (الجزائر).

البريدي الإلكتروني المهني: f.messani@univ-bouira.dz

تاريخ النشر

2022/12/01

تاريخ القبول

2022/10/24

تاريخ الإيداع

2022/06/03

**الملخص:** عرفت الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأخيرة انتشارا واسعا وشغلت الرأي العام العالمي، إذ أصبحت تشكل خطرا على معظم دول العالم المتقدمة منها ودول العالم الثالث العربية منها والإفريقية، وهذا لما تشهده هذه الظاهرة لقوارب الحرقة وزيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين. فالهجرة غير الشرعية هي تعبير عن مشاكل عالمية وهروب من ظروف مجتمعية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وأمنية... الخ والتي قد تكون مرتبطة بالدول المستقبلية وجاذبة للمهاجرين أو مرتبطة بالدول الطاردة، حيث تدفع المهاجرين إلى تعريض حياتهم للخطر والمغامرة، فهذه الظاهرة ارتبطت بدوافع عديدة ومختلفة حسب ظروف ومناخ الدولة التي ينتمي لها المهاجرين، إضافة إلى تلك الآثار التي خلفتها على كل الأصعدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وحتى على المهاجرين غير الشرعيين وعلى أسرهم.

من خلال هذا المقال سوف نعالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطورها في العالم الأوروبي والعربي والكشف عن العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة غير الشرعية والمخاطر أو الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا... الخ.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية ؛ الحرقة ؛ قوارب الموت ؛ المهاجرين ؛ العوامل

السوسيواقتصادية.

\* المؤلف المرسل

**Abstract:** Illegal immigration has become widespread over the last few years and has occupied the world public opinion. It has become since, a threat to most of the world developed countries, including the Arab and African third world countries. This is what it has been experienced as the phenomenon of Harga and the increase in the number of illegal immigrants. Illegal immigration is a manifestation of global issues and an escape from economic, social, political, security societal conditions, etc., these latter may be related to the receiving countries by attracting immigrants or related to the expelling countries. It shoves immigrants to venture and risk their lives. This phenomenon was related to many different motives, according to the circumstances and climate of the country the migrants belong to, and the effects it had on all levels, such as economic, social, political, security, and even on illegal immigrants and their families.

Through this article, we will address the phenomenon of illegal immigration and its development in the European and Arab world. We will disclose the repulsive and attractive factors for illegal immigration and the risks or consequences of this phenomenon economically, socially, politically, and security-wise...etc.

**Keywords:** *illegal immigration; Harga; death boats; immigrants; Socioeconomic factors.*

## المقدمة:

الهجرة هي ظاهرة معروفة منذ القدم حيث كان الناس يهاجرون إما بحثاً عن العلم أو هروباً من الحروب والمجاعات والأوبئة، ومع التطور العلمي والتكنولوجي وانتقال العالم إلى عصر العولمة والذي تغيرت معه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والأمنية والثقافية والتي بدورها أفرزت مؤشرات جديدة كالبطالة والفقر والاضطرابات الأمنية والسياسية، هذا كله أدى إلى زيادة الرغبة عند الأفراد في الهجرة حتى وإن كانت بالطرق غير القانونية إذ ظهر ما يعرف بالهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية فهذه الظاهرة انتشرت بصفة كبيرة في الآونة الأخيرة وأصبحت تؤرق العالم سواء البلدان المتقدمة التي تشهد دخول مهاجرين غير شرعيين أو بلدان العالم الثالث التي يهاجر منها شبابها هروباً من الأوضاع السيئة خاصة الاقتصادية وغيرها من الأوضاع الاجتماعية والنفسية والأمنية... الخ. فهذه الظاهرة برزت كرد فعل أمام غلق أبواب الهجرة غير الشرعية ورغم الإجراءات الأمنية المشددة على حدود البحر الأبيض المتوسط إلا أن تيارات الهجرة لم تتوقف بظهور قوارب الموت التي تحمل المهاجرين

وأعداد من المعتقلين (أبوزيد، 2017، ص.ص.86-87) كما تشهد أوروبا استقبال موجات مهاجرين باستعمال القوارب من مختلف دول العالم وخاصة الدول العربية بأعداد وأفواج كبيرة يغامرون في عرض البحر حاملين أحلام ضنا منهم أن تحقيقها في الدول الأوروبية وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية لحجم الهجرة السرية ما بين 10 إلى 15 % من عدد المهاجرين في العالم والذي قدر حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة بحوالي 180 مليون شخص، أما منظمة الهجرة الدولية تقدر حجم الهجرة غير القانونية بدول الاتحاد الأوروبي نحو 1.5 مليون شخص (أبو زيد، 2017، ص.89) ومن أكثر الدول المستقبلة للمهاجرين الولايات المتحدة الأمريكية التي تستحوذ على 20% من المهاجرين في العالم وروسيا بنسبة 3.6% وألمانيا 4.3% والهند 3.6% وفي أوكرانيا 4%. في حين دول الخليج يوجد بها حوالي 10 ملايين مهاجر، إذ تتركز العمالة بصورة مكثفة في السعودية بنسبة 55% تليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، عمان وقطر. (المخامدي، 2012، ص.32)

ومن هنا يمكن أن نطرح التساؤلات التالية: ماهي الدوافع الكامنة وراء انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم الأوروبي والعربي والوطني؟ وما هي آثار أو انعكاسات الهجرة غير النظامية على الصعيدين الدولي والوطني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا؟

وللاقتراب أكثر من الموضوع سوف نعالج في هذه المقالة العناصر التالية:

#### مقدمة

1. ماهية الهجرة غير الشرعية؛
2. المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية؛
3. واقع الهجرة غير الشرعية في العالم؛
4. واقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري؛

5. العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري؛
6. آثار الهجرة غير الشرعية على المستويين الدولي والوطني.

■ خاتمة

## 1. ماهية الهجرة غير الشرعية:

قبل التطرق إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية سوف نعالج مفهوم الهجرة بصفة عامة.

**1.1. مفهوم الهجرة:** الهجرة لغة هي اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره. (بن يعقوب، بدون سنة، ص.17)

والهجرة اصطلاح تحمل عدة تعريفات على حسب اتجاهات العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم.

ففي علم السكان تعرف الهجرة على أنها: الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا. وفي هذا السياق يعرفها عالم السكان الهندي "شاندراسكار" بأنها هجرة إرادية تتضمن الرغبة في تحسين حالة الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية أو هجرة قسرية إجبارية تتضمن الهروب من موقف غير مرغوب فيه في بلد هذا الفرد الأصلية كالاضطهاد أو الخلاف العنصري أو الحرمان من حق مشروع أو لظروف الحرب والاحتلال عن طريق الغزو الخارجي. (ملحس استتية، 2013، ص.154)

وفي تعريف آخر الهجرة ما هي إلا حركة للأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة معينة إلى بيئة محلية أخرى أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون إما هجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد وخارجية إذا قام بها الأفراد خارج بلدانهم لفترة محددة أو بصفة نهائية. (الصقور، 2002، ص.25)

أما علم الاجتماع يعرف الهجرة على أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة. كما يرى بعض الباحثون الاجتماعيون على أن الهجرة بوجه عام تتجه من

المناطق التي تتعدم فيها فرص التقدم الاقتصادي للفرد شطر المناطق التي تكثر فيها الفرص التي تملأ المهاجر بالأمل البراق. (المخامدي، 2012، ص.15)

وفي تعريف آخر هي انتقالاً لأفراد إما بصورة دائمة أو مؤقتة إلى أماكن تتوفر فيها سبل الكسب والعيش وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد الواحد أو خارج حدود هذا البلد، كما قد تتم هذه العملية إما بإرادة الفرد والجماعة أو بغير إرادته وإنما باضطراره إلى ذلك بحيث أن المهاجر ينتقل إلى بلد آخر ليقيم ويعيش فيه ويكون سببه الأساسي والدافع من وراء الهجرة هو رغبته في تحسين حالته ومعيشته. (المخامدي، 2012، ص.15)

**1.2. مفهوم الهجرة غير الشرعية:** الهجرة غير الشرعية هي عادة تتم بصورة فوضوية غير نظامية أو منظمة وسرية لأنها تتم سرية ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية، (المخامدي، 2012، ص.38) وهي تحمل عدة تسميات الهجرة السرية والغير الشرعية والهجرة غير القانونية فهي تعني دخول المهاجر الى بلد ما دون وثائق رسمية كالتأشيرات أو الرخص المسبقة أو لاحقة اد تعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة السرية خاصة تلك الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل. (حسن، نور، و عوض الكريم، 2008، ص.17)

من خلال ما سبق ذكره فإن مفهوم الهجرة غير الشرعية يحمل كافة صور الدخول غير القانوني من دولة إلى أخرى وخرق للقوانين والتشريعات الدولية المعمول بها بغية الوصول نحو الضفة الثانية.

## 2. المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية:

مرت ظاهرة الهجرة في المجتمعات الإنسانية بموجتين مختلفتين وهما:

**الموجة الأولى:** وهي من الشمال إلى الجنوب وانطلقت مع بدء الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيين نحو العوالم الجديدة ثم الهجرات السياسية والعسكرية والتي قامت بها دول أوروبية على جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا بحثاً عن موارد جديدة في

إطار سياق الدول الاستعمارية وغزو وآفاق جغرافية جديدة نحو تحقيق مجتمع الوفرة والتفوق الاقتصادي.

**الموجة الثانية:** تمثل الهجرة من الجنوب نحو الشمال، حيث بدأت الهجرة من بلدان الجنوب نحو الشمال تحديدا إلى القارة الأوروبية وخاصة بعد خروج بلدان هذه القارة من الحربين العالميتين الأولى والثانية منهمة اقتصاديا وبشريا، وكانت بحاجة إلى أيدي عاملة لإعادة إعمار بنيتها التحتية وصناعاتها. (عبو، 2006، ص.186) والقرن العشرين تميز بالهجرة الغير شرعية بامتياز والتي تمت هذه العمليات للهجرة السرية من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال على مستوى الحوض المتوسطي. وقد عرفت ثلاث مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة إلى المزيد من العمالة من دول الجنوب، بحيث أن المهاجر الجنوبي في هذه المرحلة فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وكانت خطاباته تتضمن مطالب حقوقية داخل المجتمع المستقبل، (عبو، 2006، ص.186) كما تعرف هذه المرحلة بمرحلة تشجيع الهجرة القانونية حيث اتجهت مجموعات من المهاجرين المغاربة نحو فرنسا في الفترتين ما بين سنتي 1915-1938 و 1938-1945 وذلك من أجل توفير اليد العاملة لمصانع الأسلحة والقطاع الزراعي، كما قدر عدد المهاجرين الذين دخلوا فرنسا 9000 مهاجر عام 1921 تم ارتفاع العدد ليصل إلى 15000 مهاجر عام 1925، في حين ألمانيا فتحت أبواب للهجرة المغربية واستقبلت 1000 عامل مغربي ثم 2500 سنة 1962 وبلجيكا 200 عامل من نفس السنة وارتفع العدد إلى 2000 عام 1963، أما هولندا استقبلت 1000 عامل عام 1963 و 9500 عام 1966 فتميزت هذه المرحلة بحاجة الدول الأوروبية إلى العمالة من دول الجنوب. (القصير، 1995، ص.ص.298-299)

- **المرحلة الثانية:** عرفت هذه المرحلة إفرزات سلبية بين المهاجرين وأبناء البلد الأصلي ومزاحمتهم لهم والذي تزامن مع غلق مناجم الفحم آنذاك، حيث كان يستوعب أغلب المهاجرين

(القصير، 1995، ص.29) إضافة إلى الأزمة البترولية في العالم منتصف السبعينات، حيث أصبح ينظر للهجرة على أنها مشكلة ومن هنا ظهر الاتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة ،و أصبحت الأيدي العاملة المهاجرة إلى أوروبا بالرغم من أنها تؤمن طاقة شابة ورخيصة إلا أنها تشكل خطرا محتملا نتيجة ما يسميه الأوروبيين بالخطر الإسلامي الجنوبي، فالسياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية من أجل وقف تدفق المهاجرين والمتمثلة في غلق الحدود لم تعالج المشكلة بل زادت من حنتها وأدت إلى بروز وجه جديد للهجرة أكثر خطورة وهي الهجرة غير الشرعية. (رشيد، 2012، ص.ص.49-50)

فهذه المرحلة عرفت تخوف شديد من طرف دول أوروبا بزيادة دخول المهاجرين إليها خاصة أنها لم تعد تستوعب القدر الكبير من المهاجرين بسبب الأزمات التي عرفتتها خلال تلك الفترة.

- **المرحلة الثالثة:** وتمتد إلى وقتنا الراهن حيث انتهجت دول أوروبا سياسة أمنية صارمة بخصوص التجمع العائلي وأبرمت اتفاقيات مع دول الجنوب لترحيل المهاجرين غير الشرعيين ومارست دبلوماسية الأبواب الموصدة والذي كان من نتيجته كرد فعل على ذلك الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بالهجرة السرية والغير قانونية، (المخامدي، 2012، ص.ص.21-22) حيث طبقت سياسة غلق الحدود عام 1974 إلا أن السياسة الصارمة كان لها أثر عكسي تجلّى في تشجيع الهجرة السرية وخاصة من طرف المهاجرين القدامى المقيمين في أوروبا لتدعيمهم وتشجيعهم على طريقة الدخول الغير قانونية ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة، ومن هنا انتقلت أوروبا من مرحلة تشجيع الهجرة إلى منعها والبحث عن وسائل لوقفها وردعها وبانت ظاهرة الهجرة غير القانونية تفلق المجتمع الدولي بأكمله.

### 3. واقع الهجرة غير الشرعية في العالم:

1.3. الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية: تعرف الدول الأوروبية أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين من مختلف دول العالم وخاصة الدول العربية والإفريقية.

**2.3 طبيعة وحجم الهجرة غير الشرعية في أوروبا:** شهد العالم الأوروبي خلال القرن العشرين موجات هجرة كبيرة وافدة نحو دول أوروبا خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت بلدان البحر المتوسط بتزويد بلدان الشمال والغرب في أوروبا بالأيدي العاملة الرخيصة والذين كانوا أنداك من العمال المهاجرون من تركيا وشمال إفريقيا واليونان وحتى المناطق الجنوبية من إسبانيا وإيطاليا، كما كانوا يقابلون بالترحاب من قبل الدول التي تعاني في تلك الفترة من نقص الأيدي العاملة وكانت سويسرا وألمانيا وبلجيكا والسويد من الدول التي تضم شرائح واسعة من العمال المهاجرين. (غدنز، 2005، ص.36)

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية كونها مست معظم دول العالم المتقدم منها كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والدول النامية كدول الخليج العربي والمغرب العربي، وبعض بلدان أوروبا الشرقية وروسيا وحتى بلدان عربية في شمال إفريقيا وبلدان وسط آسيا، (أبوزيد، 2017، ص.86) وهي ليست بالظاهرة الجديدة فهي أخذت بالتزايد في العقود الأخيرة لتصبح بذلك جزء لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي وأصبحت تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية في العالم. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في العالم بلغ حوالي 80 مليون شخص من بينهم 20 من اللاجئين عام 1990 ويعتقد أن العدد مرشح للزيادة في أوائل القرن 20، إذ أن علماء الاجتماع يطلقون على هذه الأيام بعصر الهجرة. (غدنز، 2005، ص.331)

والذي شجع على الهجرة أكثر نقص الأيدي العاملة الأجنبية، حيث تعتمد هذه المجتمعات الغربية على استقدام العمالة الأجنبية وتشجيعها للهجرة من أجل أن تضمن توافر القوى البشرية اللازمة لمتابعة العمل في مشاريعها التنموية، لا ننسى أيضا الشيخوخة التي تعاني منها أغلب المجتمعات الغربية والأسبوية مثل إيطاليا وروسيا والصين، إذ يلاحظ ارتفاع في نسبة معدلات الأعمار المرتفعة ومن هم في سن الشيخوخة وتناقص الشباب، مما يعني أن هذه المجتمعات سوف تنخفض فيها اليد العاملة. (بن ورقلة وحسين، 2019، ص.ص.229-230) فمشكلة الهجرة غير

النظامية أو ما تعرف بالهجرة غير الشرعية أصبحت قضية تؤرق كل من البلدين سواء من طرف الدول المستقبلية كالدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، والتي هي بمثابة الملاذ الأول لاستقطاب الطرف الثاني من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من دول الجنوب المتوسط وإفريقيا، والتي تتمثل في كل من مصر ودول المغرب، (أبوزيد، 2017، ص.87) كما أصبحت مشكلة العمالة تشكل أحد أكبر الإشغالات على الساحة الدولية، حيث بلغ عدد العمال المهاجرين ما يفوق 175 مليون من رجال ونساء وحتى الأطفال، وهذا العدد من العمالة المهاجرة مرشح للزيادة حسب تصريح "بيتر ستالكر" في كتابه "عمال بلا حدود". (أبوزيد، 2017، ص.90)

**2.2.3. الوجهات الأوروبية المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين:** تعد دول شمال إفريقيا محطة مهمة ونقطة عبور ترانزيت تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة *transit Migration*. وبالنسبة إلى أوروبا كانت اتجاهات الهجرة إليها في الماضي القريب باستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا من آسيا وشمال إفريقيا، إضافة إلى التدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية OECD ولأسباب تاريخية وجغرافية من الطبيعي أن تكون فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وجهة للمهاجرين من المغرب والجزائر وتونس. (رشيد، 2012، ص.25) ومن أهم المناطق التي تحدث فيها الهجرة على مستوى العالم، والتي يمكن تقسيمها على أربع محاور أساسية هي:

- حوض البحر المتوسط: ما بين شمال إفريقيا ودول جنوب أوروبا؛
- الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية؛
- دول شرق آسيا وخصوصا ما بين اندونيسيا وأستراليا؛
- إضافة إلى دول آسيوية وإفريقية مختلفة تتم من خلالها عملية تنظيم هجرات سرية منفردة أو جماعية باتجاه بلدان الجذب الواقعة في الشمال مثل دول أوروبا

وأمریکا الشمالية أو بعض دول الجذب في جنوب الكرة الأرضية مثل البرازيل  
واستراليا. (اللحام، 2016، ص.94)

أ-إسبانيا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا: تعتبر إسبانيا من الدول التي شهدت صعودا في الهجرة السرية الإفريقية كونها أقرب من دول الاتحاد الأوروبي إلى إفريقيا، إضافة إلى امتلاكها لمستعمرة قديمة تدعى سبتة وجزر الكناري التي تقع في المحيط الأطلنطي شمال إفريقيا، فهذا القرب أصبح بمثابة عوامل ساعدت المهاجرين الأفارقة لاختيارهم وتفضيلهم الوجهة الإسبانية، (المخامدي، 2012، ص.52) حيث تم توقيف حوالي أكثر من 20 ألف شخص في مضيق جبل طارق يحاولون الوصول إلى إسبانيا خلال الفترة ما بين سنتي 1992-1997 وأكثر من 11 ألف سنة 2000 وحدها فقط. (رشيد، 2012/2011، ص.25) أما عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية بين 800-10.000 ضحية ما بين عامي 1990-2007، كما قامت إسبانيا بطرد قرابة 56 ألف مهاجر غير شرعي عام 2007. في حين بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية قرابة 7300 مهاجر غير شرعي عام 2008. (السرياني، 2010، ص.187)

ب-إيطاليا الوجهة الثانية للمهاجرين غير الشرعيين: تعتبر إيطاليا أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة إذ أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين (التميمي، 2011، ص.260) والوجهة الثانية المفضلة عندهم بعد إسبانيا، ووفق بعض الإحصائيات فقد ضمت إيطاليا حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي سنة 1998. (رشيد، 2012، ص.25) وحسب إحصائيات أخرى صرحت بها وزارة الداخلية أنه قرابة 121 ألف وصلوا للسواحل الإيطالية عام 2006 وتم اعتقال حوالي 1419 مهاجر عام 2007 ولقي 500 مهاجر مصرعهم في البحر، (السرياني، 2010، ص.ص.186-187) وتظل إيطاليا بوابة دخول رئيسة خاصة عند المهاجرين المغاربة إلى أوروبا حيث تحتل المرتبة الأولى مغاربيا

إذ تشير آخر أرقام تم نشرها من وزارة الداخلية الإيطالية حسب وكالة " أكي" للأنباء في 22 سبتمبر 2021 أنه منذ بداية هذا العام الجاري 2021 حتى الآن وصول 43.372 مهاجر إلى سواحل إيطاليا بالإضافة إلى ما يقارب 43400 مهاجر وصلوا إلى إيطاليا خلال هذا العام 2021، حيث يتوزع هذا الرقم حسب مجموعة من الدول التي تعتبر مصدرة للمهاجرين. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا خلال هذه السنة 2021 وهي حصيلة تسع أشهر من جانفي إلى غاية شهر سبتمبر لدول عربية مختلفة. (أمين، 2021، ص.23).

جدول رقم (01): يوضح عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا سنة 2021

النسبة	عدد المهاجرين	البلد
29%	12646	تونس
13%	5454	بنغلاديش
9%	4058	مصر
7%	2844	ساحل العاج
5%	2128	ايران
4%	1800	غينيا
4%	1575	ارتيريا
4%	1563	العراق
3%	1496	السودان
3%	1477	المغرب

المصدر: عادل أمين، "تراجع عدد قوارب الجزائريين والمغاربة على رأس الحراقة بإيطاليا"، جريدة آخر ساعة، العدد 6403، 23 سبتمبر 2021، ص.3.

### 2.3. الهجرة غير الشرعية في الدول العربية (دول المشرق والمغرب العربي):

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع العربي تختلف مظاهرها من حيث شكلها وحجمها فهي تعتبر من الدول العربية الطاردة للهجرة غير المشروعة من جهة، وتمثل دول عبور لأعداد هائلة من الشباب الإفريقي، حيث يلتحقون مع نظرائهم من دول المغرب العربي ويتجهون بعدها إلى كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا. (اللحام، 2016، ص.98)

ظهرت الهجرة السرية أو ما يعرف بالهجرة غير الشرعية كنتيجة للقوانين الصارمة وغلق أبواب الهجرة الشرعية أو النظامية أمام العمالة فيمثل المهاجرين العرب هجرة غير شرعية نحو البلدان الأوروبية عددا متزايدا بشكل كبير يصل حوالي نصف مليون شخص، ومن أهم الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير النظامية مصر ودول المغرب العربي والتي عرفت اتساع كبير عام 2007 في المنطقة العربية للهجرة وكانت دول الاتحاد الأوروبي في مقدمة الدول المستهدفة حيث شوهد البحر المتوسط أكبر مافيا للإتجار في البشر ونجحت عصابات في جذب أعداد متزايدة خاصة من المصريين والجزائريين والأفارقة الذين يقعون ضحية للعصابات وأصبحت رغبة السفر والهجرة للعمل في الخارج من أولويات الشباب العربي. (أبوزيد، 2017، ص.ص.86-87)

وتشير إحصائيات 2015 أنه بلغ عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي أكثر من 5 ملايين ما يعادل 21 في المائة، وفي دول المشرق العربي هناك 148 مليون مهاجر يعيشون خارج أوطانهم بنسبة 57 بالمائة من إجمالي المهاجرين بالمنطقة العربية، وتشير بيانات 2015 أن أغلب المهاجرين من دول المغرب العربي هم من المغرب 2.834.641 مهاجرا أي بنسبة 53% والجزائر 1.763.771 مهاجرا يقارب نسبة 33% من مجموع المهاجرين بدول المغرب العربي، (الاسكوا، 2018، ص.32) وبخصوص دول المشرق العربي هناك خمس بلدان الأولى للمهاجرين وهي الجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر والعراق. (الاسكوا، 2018، ص.37)

**1.2.3 الهجرة السرية للمصريين نحو أوروبا: تعتبر مصر أحد دول المشرق العربي التي عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث مست شرائح واسعة من الشباب والفتيات والقصر وحتى الجامعيين. والإحصائيات في هذا المجال تبين الكم الهائل من محاولات الهجرة عن طريق القوارب عبر البحر، والتي كثيرا ما تتكبد هذه المحاولات بالفشل، وكثيرا منها ما تحبطه قوات الأمن. (علي، 2018، ص.790) وتأتي دائما الضحية الأولى لظاهرة الهجرة غير الشرعية من**

الشباب والتي تتركز بصورة كبيرة في الذكور، حيث أصبحت هذه الظاهرة (الحرقة) بمثابة حق مكتسب عند الشباب من أجل الخروج والهروب من شبح البطالة وقلة فرص العمل، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية أملا بذلك تحسين أحوالهم المعيشية. (أبو زيد، 2017، ص.ص. 91-93)

في هذا الصدد لا تزال معضلة الهجرة السرية من مصر نحو أوروبا تشكل خطرا كبيرا رغم القوانين الصارمة التي فرضتها السلطات المصرية على المهاجرين، ومن يساهم فيها ومحاربة سماسرة الاتجار بالبشر، فكان قانون رقم 82 لسنة 2016 والذي فرض عقوبات في حق مرتكبي جريمة تهريب المهاجرين بالسجن مدة لا تقل عن سنة وغرامة مالية تتراوح بين 50 ألف جنيه إلى 200 ألف جنيه مصري. وقد تصل هذه العقوبة إلى المؤبد في حال تورط جماعة إجرامية منظمة في عملية تهريب المهاجرين أو في حال فقدان المهاجر لحياته أثناء عملية التهريب أو كان المهاجر من ذوي الاحتياجات الخاصة أو من الأطفال. وتؤكد الإحصائيات حسب المنظمة الدولية للهجرة أن عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية الذين غادروا الوطن نحو أوروبا بشكل غير قانوني عن طريق البحر، حيث قدر عدد الغرقى في البحر المتوسط عام 2018 نحو 587 شخص، في حين مات نحو 1773 غرقا عام 2017. وأكدت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر أن 58٪ من المهاجرين غير الشرعيين المصريين هم أطفال دون سن 18 سنة. أما عام 2014 وصل عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية نحو 44 ألف ضحية حسب ما أكدته إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة.

وكانت أهم المناطق الأكثر مقصدا للمهاجرين غير الشرعيين المصريين هي سواحل إيطاليا واليونان وتركيا وشكلت إيطاليا وحدها مقصدا لحوالي 98 ٪ من المصريين. (لطيف، 2019)

**2.2.3. الهجرة السرية للمغاربة نحو أوروبا:** يعد المغرب المصدر الرئيسي للهجرة نحو أوروبا من جهة ومن جهة ثانية يمثل نقطة عبور الأفارقة والسوريين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا، (أبوزيد، 2017، ص.128) كما تعتبر ثاني دولة من بين دول المغرب العربي التي تعاني مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث تشهد شواطئها انطلاق قوارب الموت المتجهة نحو الساحل الإسباني شمال المتوسط، ويرجع سبب ذلك قصر المسافة التي تربط المملكة المغربية بأوروبا عن طريق مضيق جبل طارق، والتي تقدر بـ14 كلم، وهي أيضا أكثر الدول تضررا خاصة على الصعيد البشري والمادي والأمني وعلى صعيد العلاقات مع الدول الأوروبية. (رشيد، 2012، ص.50) ومن أهم العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية عند المغاربة اقتصادها الذي يتميز بالهشاشة والتبعية للغرب التي جعلت من دولة المغرب تخضع لشروط منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس، والذي نتج عنه تضررا في الاقتصاد المغربي، وكذا تراجع الأنشطة التقليدية وقلة فرص العمل، وبذلك ارتفاع البطالة بين الشباب المغربي، حيث قدرت نسبة البطالة حسب تقدير إحصائيات البنك الدولي عام 2008 بـ37% من صفوف الشباب.

كذلك الفقر والحاجة يعتبران من أكثر الأسباب الدافعة للهجرة مقارنة مع الزيادة السكانية خاصة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، مما يجعل من هذه الدول تقف عاجزة أمام تحقيق وتلبية طلبات واحتياجات سكانها من توفير العمل والسكن وتأمين كافة الخدمات الاجتماعية بشكل جيد وهذا الانفجار السكاني تنتج عنه مشكلة البطالة بين الشباب، والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية لإقرار الهجرة نحو الخارج بحثا عن العمل. (قنوع، وآخرون، 2013، ص.ص.229-230)

**3.2.3. الهجرة السرية في تونس:** شكلت الهجرة غير الشرعية في تونس معاناة بلا حدود وكوارث إنسانية مستمرة وازدياد عدد الضحايا يوما بعد يوم وارتفاع أرقام التونسيين الذين اختاروا ركوب قوارب الموت هروبا من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الوضع السياسي وعدم استقراره، حيث صرح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن عدد

المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إيطاليا حوالي 12510 عام 2020 وإحباط 1062 محاولات هجرة غير شرعية. وفي عام 2021 تمكن من الوصول إلى إيطاليا حوالي 15210 مهاجر غير شرعي وإحباط 1662 محاولات هجرة غير شرعية، فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يعيشون أوضاعاً مأساوية دفعت بهم إلى ترك أوطانهم وركوب المخاطر هرباً من الأوضاع الاقتصادية التي تتمثل في تدني المستوى الاقتصادي للأفراد، والذي يحد من طموحاتهم وأمانهم للعيش الكريم.

وقد ارتبطت ظاهرة الهجرة السرية بتونس حسب تصريح لمسعود رمضان المدير التنفيذي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفشل سياسة التنمية قبل الثورة وبعدها، والتي شكلت أهم الأسباب الرئيسة لانتشار الهجرة غير النظامية معتبراً أن إقبال الشباب على مثل هذا النوع من الرحلات أنتج شبكات سفر مختصة في رحلات الموت. ويضيف الأستاذ عبد الستار السحباني مختص في علم الاجتماع في دراسة له حول الهجرة غير الشرعية بتونس أن نشأة مشروع الهجرة السرية عند الشباب التونسي يعكس صورة لا أمن الناتج عن الفقر والبطالة والإحساس بالتهميش وانعكاساته النفسية السلبية، والذي تكون نتيجته الحتمية الانفصال بين الفرد والمجتمع، فيذهب الشباب ويسلك مشروع الهجرة السرية بحثاً عن مكانة اجتماعية أفتقدها في بلده ليحقق طموحاته في عيش بكرامة وعدالة اجتماعية. (المعهد الوطني للإحصاء، 2021، ص.74)

شهدت الهجرة غير النظامية في تونس ظاهرة هجرة الأطفال القصر، حيث بلغ عدد الواصلين إلى إيطاليا عام 2019 نحو 1100 طفل حسب إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويرى إبراهيم الريحاني الخبير في مجال الطفولة والقصر والمستشار لدى قاضي الأطفال أن ظاهرة هجرة الأطفال القصر ترجع أسبابها إلى الانقطاع عن الدراسة والذي يبلغ سنويا بين 100 و120 ألف منقطع إضافة إلى غياب هياكل تهتم بالأطفال خاصة المهمشين منهم نتيجة الفقر والبطالة. ويضيف على أن

إقبال الشباب التونسي على المغامرة بحياته وتعريضها لخطر الموت يرجع إلى اليأس وفقدان الأمل وضعف الرادع الأسري والديني والاجتماعي. فهذه الأوضاع لاجتماعية والاقتصادية والمناخ العام للبلاد تعتبر من الأسباب الدافعة بالشباب التونسي للمخاطرة بحياته أملا في واقع أحسن وأفضل. (قاسم، 2021)

#### 4. واقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري:

نحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، حيث يمكن أن نفسر التحرك العام للهجرة خاصة نحو الغرب إلى حد كبير في فترة التسعينات إلى ذلك الإنحدار الاجتماعي وتدهور جودة الحياة التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة، والتي كانت من نتائج فقدان الأمل لدى فئة الشباب خاصة. (Labdelaoui, Hammouda, CHantaal, & Spiga, P.234) إذ عرفت فترة التسعينات إرتفاع كبير في نسبة البطالة، والتي وصلت نحو 25٪ عام 1995 وبلغ عدد العمال 5.3 مليون عامل ووصل عدد البطالين إلى 1.8 مليون شخص بطل. فإرتفاع ظاهرة البطالة خلال فترة التسعينات كان نتيجة لنظام الخوصصة الذي اعتمدهت الحكومة الجزائرية، وامتد إلى وقتنا الراهن. (عدون والعايب، 2010، ص.ص. 216-219) ولهذا من الطبيعي أن تكون ظاهرة الحرقة في المجتمع الجزائري تتناسب بشكل طبيعي مع السياق أو الوضع الاجتماعي الذي يعيشه أفراد المجتمع أو فئة معينة خاصة تلك التي لا تملك الوسائل لتحقيق ذاتها أو حتى فرصة المغادرة في ظل ظروف أكثر ملائمة أو بصفة شرعية. فالحرقة تأتي هنا كشكل أو نوع من التمرد أو الاحتجاج على تلك الأوضاع وبتعبير آخر الهجرة غير السرية هي نتيجة حتمية لأوضاع سيئة. (Labdelaoui, Hammouda, CHantaal, & Spiga, P.234)

إن تحديد تاريخ لبداية هذه الظاهرة صعب نظرا لطبيعتها التي تتسم بالسرية والغير القانونية إلا أنه يمكن القول أن الجزائر عرفت مثل هذه الظاهرة في فترة التسعينات وتفاقت بصورة كبيرة مع بداية عام 2005 والذي تؤكد الإحصائيات حيث سجلت

الجزائر حوالي أكثر من 3600 حالة هجرة غير شرعية من سنة 2005 إلى غاية 2008 والتي سنوضحها كالآتي:

– 2005 سجلت 335 حراق وانتشال 29 جثة؛

– 1016 مهاجر غير شرعي عام 2006؛

– 1485 مهاجر غير شرعي عام 2007؛

– 1533 مهاجر غير شرعي خلال شهر جانفي إلى غاية شهر أكتوبر من سنة

2008. (ختو، 2011/2010، ص.159)

إن هذه الإحصائيات تؤكد لنا حجم وتطور ظاهرة الحرق في المجتمع الجزائري، والتي عرفت تزايدا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2008، مما جعل الجزائر تسن قوانين لمكافحة الظاهرة، حيث أصدرت قوانين عام 2009 والذي أقرت فيها بتجريم كل من يحاول الهجرة بصفة غير شرعية بالسجن لمدة تزيد عن ستة أشهر، بالإضافة إلى تجريم عناصر شبكات الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة خمس سنوات. إضافة على ما سبق فالوضع الاقتصادي المتدهور في الجزائر وفشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية وانتشار الفساد كلها أوضاع زادت من دافعية الشباب الجزائري إلى الفرار نحو أوروبا على متن قوارب الموت أو ما يطلق عليها الجزائريون بمصطلح الحرق. ومن المؤشرات الأكثر خطورة لهذه الظاهرة أنها لم تقتصر فقط على فئة الشباب اليائس بل باتت وسيلة حتى للنساء والأطفال وكبار السن هروبا نحو أوروبا بحثا عن فرص للعمل وحياة أفضل. فالإحصائيات الصادرة عن الموقع الرسمي لقيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية تؤكد ذلك، حيث سجلت إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3983 مهاجر غير شرعي خلال عام 2018 من بينهم 287 امرأة و1126 قاصر. (مرواني، 2019)

وما يمكن قوله عن ظاهرة الهجرة السرية وأهم السواحل التي يتخذها الحرقاة أو المهاجرين غير الشرعيين نجد بأن الشباب الجزائري يفضل السواحل الشرقية والغربية. والجدول التالي يوضح لنا أهم السواحل التي تم توقيف فيها المهاجرين غير الشرعيين لعام 2007:

**جدول رقم (02): أهم السواحل الجزائرية التي تم توقيف الحرقاة خلال سنة 2007**

الجهة الغربية		الجهة الشرقية	
عدد الموقوفين	الساحل	عدد الموقوفين	الساحل
273	وهران	292	عنابة
201	عين تموشنت	40	الطارف
118	مستغانم	16	جيجل
62	تلمسان	14	سكيكدة
53	الشلف	/	/
706	المجموع	362	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: دهيمي زينب، "الحرقاة في الجزائر سوسولوجيا ما بين الثمانينات والعشوية الاخيرة"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، لعدد 33، مارس 2018، ص154. نقلا عن رياض(س)، "ملفيا الهجرة السرية تنبع الموت للحرقاة"، الخبر، العدد16، 5327، مارس2008.

يوضح لنا الجدول أهم الشواطئ الشرقية والغربية التي تعتبر مناطق عبور للمهاجرين السريين، حيث تمثل شواطئ مدينة عنابة الأكثر قبلة ومقصدا للحرقاة، وهذا لقربها من السواحل الإيطالية وصولا إلى سردينيا، ثم تليها من الجهة الغربية وهران لقرب شواطئها للسواحل الإسبانية ثم عين تيموشنت ومستغانم. ورغم ذلك إلا أن السواحل الغربية سجلت أكبر عدد توقيف 706 حراق بكل من وهران ومستغانم وتلمسان والشلف، مقارنة بالسواحل الشرقية التي تم توقيف فيها 362 حراق لكل من عنابة والطارف وسكيكدة وجيجل وهذا خلال سنة 2007، إلا أنه تبقى مدينة أو سواحل عنابة القبلة المفضلة لأغلب شباب الجزائر، والتي أوقفت 292 حراق سنة 2007 مقارنة مع السواحل الغربية والتي يقل فيها عدد الحرقاة الموقوفين.

إن تفشي ظاهرة الحرق في الجزائر جعل من الحكومة تتخوف من تداعياتها وانتشارها بهذه الوتيرة السريعة. إذ عقدت وزارة الداخلية لقاء في شهر يناير من عام 2019 دعت فيه خبراء من أجل تسليط الضوء على هذه الظاهرة والبحث في أسباب انتشارها، وكان نتيجة هذا اللقاء هو أن المجتمعون توصلوا إلى رصد 51 صفحة في مواقع التواصل الاجتماعي تشجع وتحرض الشباب الجزائري على ركوب قوارب الموت، كما صرح الوزير على أنه تم تقديم 344 شخصا للعدالة وسجن 24 شخصا وفتح تحقيق في 200 قضية مشابهة وأضاف إلى أن السلطات في حالة بحث عن 96 حراق من المفقودين وانتشال 119 جثة من البحر وتسجيل حوالي أكثر من 4 آلاف وفاة. (مرواني، 2019)

إضافة إلى وصول 47 حراق جزائري خلال 48 ساعة بتاريخ 23/22 من شهر سبتمبر سنة 2020 إلى ساحل جزيرة سردينيا حسب تصريح السلطات الإيطالية. كما أعلنت السلطات المحلية في جزيرة سردينيا أن عدد الجزائريين الذين وصلوا إلى سردينيا عبر قوارب تقليدية الصنع منذ مطلع 2020 بلغ عددهم حوالي 1011 حراق وهو ما يعادل 4% من العدد الإجمالي للحرق الذين توافدوا إلى إيطاليا خلال هذه الفترة، مقارنة مع عدد الحرق الجزائريين سنة 2019 والذي وصل عددهم نحو 1009. وهذا وفقا لبيانات وزارة الداخلية والذي يبقى أقل من إجمالي عدد الجزائريين الذين وصلوا إيطاليا عام 2018 والبالغ عددهم 1213. كما تمكن حراس الشواطئ من إحباط محاولة هجرة غير شرعية لـ 485 شخص بطريقة غير شرعية مع إنتشال 10 جثت. (هري، 2020، ص.4)

ما يمكننا قوله بناء على الإحصائيات السابقة والمتعلقة بظاهرة الهجرة السرية أو ما يعرف بالحرق في المجتمع الجزائري فهي تدل على الواقع الذي يعيشه أغلب الشباب على إختلاف أعمارهم وفئاتهم من يأس وفقدان للثقة والأمل والظروف المعيشية الصعبة وقلة فرص العمل. كلها دوافع جعلت من شبابنا اليوم لا يرى سوى قوارب الموت هي السبيل أو الطريق للنجاة وتحسين أحوالهم للأفضل،، فهذه الإحصائيات تؤكد من جانب ثاني إصرار الشاب الجزائري

ورفضه البقاء في مجتمع لا يوفر له الحياة الكريمة، والذي يدفع ثمنه في عرض البحر إما بالنجاة أو الغرق والموت. فالجزائر تواجه خطورة هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي هي في استمرار وارتفاع لعدد الحرائق والضحايا من مفقودين وموتى.

## 5. العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري:

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة خطيرة عرفها العالم لها عدة أسباب وعوامل منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها. وهذا ما سوف نوضحه في هذا العنصر.

**1.5 العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** ارتبطت الهجرة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم على نطاق البلد المهاجر منها وإليها على حد سواء مدفوعين في البحث عن فرص العمل. (حميدان والحبيس، 2001، ص.268)

ففي هذا الصدد نجد الدكتور عبد الرحمان الشرنوبي الذي يحاول ربط الهجرة بفرص العمل قائلا: "أن حجم الهجرة يتناسب طرديا مع حجم فرص العمل المتاحة أمام المهاجرين وليس على وضع المدينة أو وضعها بالنسبة للدولة". إضافة إلى التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، حيث أن هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في الدول التي تعتمد على قطاعين الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية لاعتماد الأول على الأمطار والثاني على أحوال السوق، وهذا ما له من انعكاسات على مستوى سوق العمل. (الحسن وآخرون، 2008، ص.24)

كذلك نجد عوامل الجذب الخاصة بدول الشمال التي تشمل على زيادة الطلب على العمل، حيث تلجأ أسواق العمل على استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية المطالب وبالأخص تلك البلدان التي تزداد فيها عوامل الهرم والشيوخ، بما فيها بلدان أوروبا الغربية واليابان، زد على هذا تضطر بعض الدول إلى البحث عن العمالة الأجنبية لتعويض نقص الفرص لصغر حجم سكانها مقارنة بالمواد الطبيعية المتاحة. إذ تلجأ إلى طلب اليد العاملة كالدول الخليجية. (المخامدي، 2012، ص.ص.28-29)

من الأسباب الدافعة للهجرة أيضا ارتفاع نسبة البطالة في الدول المصدرة للعمالة وعدم توفر مناصب عمل وانخفاض الأجور، في المقابل ارتفاع مستويات الأجور في البلدان المستقبلية. ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا حوالي 10%. كما يشكل التباين في الأجور عامل محفز للهجرة، بحيث يفوق الحد الأدنى للأجور من ثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود في بعض الدول (رشيد، 2012، ص.ص. 28-29) والحكومة الجزائرية في منتصف الثمانينات لم تكن قادرة على استيعاب أكثر من نصف قوة العمل سنويا مما نتج عنه ارتفاع معدل البطالة في الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الثانية. إذ قدر معدل البطالة عام 2005 بحوالي 15.3%. وأن معظم العاطلين عن العمل من الشباب، (حمزة، 2011، ص.110) فعدم توفر فرص للعمل هذا ما دفع بهم للهجرة نحو الخارج بحثا عن العمل لتأمين حاجاتهم وحاجات نبيهم. (البديوي، 2004، ص.365)

ومن عوامل الجذب النمط المعيشي للمجتمعات المتطورة، والذي يعد عاملا محفزا وجاذبا للشباب الذي يطمح لمعيشة أفضل وحب المغامرة لدى فئة الشباب رغم علمهم بمخاطر هذه الرحلات، وهروب بعض الشباب من المشاكل العائلية وعدم القدرة على مواجهتها، بالإضافة إلى التهرب من الأحكام القضائية الصادرة ضدهم. (محافظ الشرطة، 2018)

إن الحالة الاجتماعية للمهاجر العائد إلى البلدة التي ينتمي إليها وقد تبدو عليه آثار الثراء والغنى من هدايا فخمة لأهله كالسيارة أو استثمار عقاري، فهي مظاهر تشجع على الهجرة وركوب أهوال البحر من أجل تحقيق حلم الرفاهية. (المخامدي، 2012، ص.ص. 26-27)

**2.5 العوامل السياسية والأمنية:** تعبر المواطنة عن العلاقة والرابطة القانونية التي تربط الفرد بالدولة، حيث تتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد اتجاه الدولة والحقوق التي يتمتع بها داخلها. ودول العالم الثالث من الدول التي تشكو من حرمان سياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة والديمقراطية الشعبية،

ما يجعل الأفراد يتولد لديهم شعور بعدم الأمان والاستقرار السياسي النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آخر

فمعظم دول المنشأ تعاني من وجود أنظمة دكتاتورية واضطرابات سياسية وتعسف واضطهاد سياسي، ومصادرة للحريات. (عبو، 2006، ص.193) والبلدان العربية شهدت سلسلة من الصراعات والحروب جعلتها أكثر المناطق توترا في العالم. ومثال ذلك الغزو الأمريكي على العراق عام 2003 والعدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006، والجزائر من دول المغرب العربي التي شهدت فترة التسعينات

عشرية سوداء. (بركان، 2012، ص.54) فحالة عدم الاستقرار السياسي للبلاد خلق حالة من الاضطراب، حيث عرض البلاد تعاقب عدة حكومات في فترة زمنية قصيرة، فعدم الشعور بالأمن والاستقرار ساهم بدرجة كبيرة في ازدياد معدلات الهجرة نحو الخارج. (كركوش، 2010، ص.50)

**3.5 العوامل النفسية:** تتمثل أساسا في الصراع بين الدوافع والرغبات المتعارضة والإحباط والشعور بخيبة الأمل والفشل والعجز التام وتحقير الذات والحرمان، وكذا الضغوط البيئية والاجتماعية والثقافية والتطور الحضاري السريع المصحوب بعدم القدرة على التوافق واضطراب التنشئة الاجتماعية وسوء التوافق المهني. (اغلال، 2012، ص.100) فالرغبة في تحقيق النجاح تجعل الفرد في سعي مستمر لتحقيق أهدافه. وفي هذا الصدد فالمجتمع يحدد لأفراده مجموعة من الوسائل المشروعة، لكن عندما لا يسود نوع من المساواة والعدالة في إتاحة الوسائل المشروعة أمام جميع الأفراد وعجزهم على تحقيق تلك الأهداف المجتمعية بالوسائل المشروعة مع استمرار ضغط المجتمع يجعلهم يلجئون إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف منها الهجرة بطريقة غير شرعية. (الجوهري وآخرون، 2004، ص.51)

وفي هذا المجال ذكر العلامة ابن خلدون في مقولته: "أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"، (ابن خلدون، دون سنة، ص.162) وهذا يعني

التبعية التي غرقت فيها بلدان الجنوب ومن ضمنها الجزائر، حيث أن الانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجرأة التي ترفض البلد الأصلي وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، والانجذاب نحو النمط الأوروبي للعيش، كلها عوامل تجعل من الشباب يضحون بأرواحهم بين أمواج البحر للوصول إلى البلدان الأوروبية. (طبيي، 2009، ص.48)

إضافة على ذلك، نجد الاغتراب الذي حدده "كارل ماركس" في أربعة خصائص وهي اغتراب الإنسان عن الطبيعة واغترابه عن نفسه وعن نوعه أو جنسه، واغترابه عن غيره. فهو يرى أن الرأسمالية أدت إلى اغتراب الإنسانية عن نشاطها أي حولت نتائج العمل إلى موضوع أو شيء غريب (الاغتراب عن الأشياء) أي كلما زاد عمل الإنسان زاد خضوعه للأشياء وأصبحت حياته لا تنتمي إليه بقدر ما تنتمي إلى الأشياء. فماركس يوضح أن هذا النوع من الاغتراب يصور العلاقات الإنسانية لا على أنها علاقات بين الأشخاص وإنما هي علاقات مبنية على الأشياء، وهذا العمل ذات الطابع الآلي الذي أصبح كتنشاط غريب وخارجي لا يشعر الفرد من خلاله بأي قدر من الحرية. (عبد الغني، 2005، ص.ص.85-87)

ويعني الاغتراب أيضا الحرمان من السلطة وغياب معنى الحياة وغياب المعايير والقيم والإحساس بالغربة عن الذات، فالإنسان كينونة جوهرها العقل والحرية والعمل والانتماء. والمساس بأحد هذه الأبعاد قد يصرف الشخصية الإنسانية إلى نوع من القسر والإكراه وتحدث عملية الاغتراب وتضعف أحاسيس الشعور بالهوية والثقة بالنفس والغير والتي على أساسها تظهر مظاهر الاغتراب في شكل أحاسيس معينة كعدم وجود معنى للحياة، فقدان الروابط الاجتماعية والانطواء والانهزامية والشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة.

من هنا يمكن القول بأن هذه الأحاسيس المتعلقة بالاغتراب قد تجعل الفرد يقع ضحية الهجرة، فليجأ نتيجة ضعف هذه المشاعر المتعلقة بالاغتراب إلى الهجرة بالصورة غير الشرعية. فالمغترب يصبح غافلا عما يشعر به وما يحبه أو يرفضه، كما يصبح غافلا

عن واقعه وعاجز عن اتخاذ قراراته لا يعرف حقيقة ما يريد، ويعيش حالة من اللواقعية، وهنا يصبح المهاجر عاجز عن تقدير مستقبله في العالم الذي ينتمي إليه. (رمضان، 2009، ص.ص. 199-200)

**4.5. العوامل الجغرافية:** تعتبر الجزائر بلد رئيسي يربط إفريقيا بأوروبا وهذا ما ساعد على انتقال المهاجرين حيث تتوسط الجزائر بحكم موقعها الجغرافي دول المغرب العربي وتترك في حدود برية واسعة مع سبع دول كالنيجر ومالي وليبيا والمغرب وتونس والصحراء الغربية وموريتانيا، (عمر، ص. 25) وتتميز بشريط ساحلي يفوق 1200 كلم ما يصعب من مهمة المراقبة ويساعد على الهجرة بشكل سري إذ يجازف الشباب بحياتهم من أجل الوصول إلى الشواطئ الشمالية أملا في تحقيق مستقبل أفضل (شرون، 2013، ص. 27) وما يسهل انتقالهم أيضا قرب السواحل الشرقية من إيطاليا والتي لا تبعد سوى 100 كلم. (طبيبي، 2009، ص.ص. 49-50)

#### **6. آثار الهجرة غير الشرعية على المستويين الدولي والوطني:**

شكلت ظاهرة الهجرة السرية خطرا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد قوارب الموت، مما نتج عنها آثار وخيمة على الصعيدين الدولي والوطني، حيث تركت آثارها السلبية على مجالات عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمنية والديموغرافية، كما خلفت مشاكل على المهاجرين وأسره من فقدان وموت واعتقال وغيرها من المشاكل. ومن أهم الآثار التي خلفتها الهجرة غير الشرعية على الصعيد الدولي والوطني سنوضحه فيما يلي:

#### **1.6. آثار الهجرة غير الشرعية دوليا: من أهم آثار الهجرة غير الشرعية دوليا نجد ما يلي:**

**1.1.6. الآثار الاقتصادية:** إن تدفق المهاجرين نحو أوروبا أصبح يشكل خطرا كبيرا على سوق العمل، مما جعل من المهاجرين غير الشرعيين ينافسون السكان الأصليين في فرص العمل ونتج عن هذه المنافسة تفاوت كبير بين العرض والطلب، مما زاد في ارتفاع نسبة البطالة ببعض الدول الأوروبية كالليونان. إذ بلغت نسبة البطالة فيها 24.9% وإسبانيا 22.3% في سنة 2016، وهي

في ارتفاع مستمر. إضافة إلى تلك الأعباء المالية نتيجة دخول عدد كبير من المهاجرين في سوق العمل، مما دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص اعتمادات مالية بهدف السيطرة على تدفق المهاجرين، كما أصبح اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي متقلا بالمصاريف الأولية المتمثلة في تأمين المأكل والمأوى للمهاجرين، حيث قدرت المساعدات المالية بـ10 يورو للشخص الواحد الذي يسكن مراكز الاستقبال، والتي قد تصل إلى أكثر من 300 يورو للذين يتم إيوائهم في المنازل. إذ تتراوح الكلفة الإجمالية للمصاريف خلال السنة الواحدة ما بين 8 و12 يورو لكل طالب لجوء. (برنيس، 2017)

**2.1.6. الآثار الأمنية:** ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا مع مشكلة الهجرة السرية خاصة في الدول المستقبلية أن المهاجر غير الشرعي يجد نفسه لا يحمل السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، بالإضافة إلى النظرة السلبية التي يحملها مجتمع الدولة المستقبلية للمهاجرين على أنهم لصوص ومتطرفين، وما يساعد على انتشار هذه النظرة ذلك الخطاب الإعلامي الأوروبي نحو هؤلاء المهاجرين، حيث يشيعون عنهم صور سيئة تعرضهم لمشاكل وعدم تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلية. وهنا يتم الخلط بين الإجرام والتطرف خاصة نحو دول الأصول العربية الإسلامية. (المخامدي، 2012، ص.40)

ونضيف أيضا أنا غلب المشكلات التي تتعلق بعمليات تهريب المخدرات والأسلحة والأشخاص مرتبطة بعمليات الهجرة غير المشروعة في معظم دول العالم، وتشكل خطرا أمنيا على المستوى الأمني فيها، كما تقدم شبكات تهريب البشر على ممارسة أشكال أخرى من الأفعال التي تهدد الأمن الوطني للدول، بالإضافة كونها تعمل على مساعدة الأشخاص على تسهيل عملية الانتقال نحو الدول المستهدفة. وفي هذا السياق تم ضبط شبكة تهريب في فرنسا تعمل على تسهيل عمليات الإقامة غير المشروعة، حيث كان أفراد العصابة لهذه الشبكات يقومون ببيع هويات فرنسية مزورة وبطاقات إقامة مزورة للمهاجرين. (اللحام، 2016، ص.ص. 153-154)

**3.1.6. الآثار الديموغرافية:** تشكل الهجرة غير الشرعية خطراً على مستقبل الشعوب الأوروبية خاصة بعد تراجع النمو الديموغرافي في السنوات الأخيرة بسبب ضعف معدل الخصوبة الذي أصبح لا يتجاوز 1.5 لكل امرأة، والذي يعكس صورة الدول العربية التي نجد فيها معدل النمو في تزايد مستمر، وذلك يعود لارتفاع معدل الخصوبة 2.7 طفل لكل امرأة، وهذا ما يفسر لنا أنه في حالة استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا واستقرارهم حتماً سيكون نتيجة هذا التدفق مع مرور الزمن تغيير في تركيبة المجتمع الأوروبي. (برنيس، 2017)

## **2.6. آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر:**

**3.6. آثار الهجرة غير الشرعية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي:** تؤثر الهجرة غير الشرعية على بنية المجتمع من حيث تكوينه وأخلاقه، وتنتشر معها اللاشريعة وخرق للقوانين. فيصبح الشخص المجرم لا يرى نفسه شخص فاسد وتصبح الهجرة غير الشرعية في نظره مسألة شرعية مقارنة مع تلك الظروف القاسية التي يعيشها هذا من جهة، ومن جهة ثانية ما يقدمه المهربين من تسهيلات غير قانونية للمهاجر وتورطه في تزوير الوثائق من أجل الدخول بطرق إحتيالية وغير شرعية.

إضافة إلى انتشار ثقافة أخرى مع تقشي هذه الظاهرة، وهي قد يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى بيع أي شيء مقابل الهجرة غير الشرعية، والذي قد يصل به إلى بيع عضو من أعضائه مقابل ذلك. (توتة، 2019، ص.253)

كما أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية أثر على الاقتصاد الوطني والعالمي وارتباطها بالجريمة المنظمة، حيث زادت شبكات تهريب البشر والاتجار بهم، مع انتشار وزيادة حجم الظاهرة. إذ أصبحت هذه الجماعات تهدد هذا الاقتصاد الوطني خاصة، فتحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق، والذي يتم عن طريق غسل الأموال المتحصل عليها من التجارة غير المشروعة من خلال التهريب الضريبي الذي تفرضه الدولة، والتي قد

تحرم منه الدولة (أي دفع الضرائب)، معنى ذلك تحرم الدولة من مورد مهم من الموارد المالية، والتي من المفروض أن تدفع لخزينة الدولة، لأنها قد تشكل مورد إضافي يمكن توظيفه في مشاريع عامة واستثمارية.

إضافة إلى ضخ تلك الأموال والذي قد يكون له الأثر السلبي بالنسبة للعملة المصرفية والأنظمة المالية واستقرار سعر الصرف. (توتة، 2019، ص.252)

**2.2.6. آثار الهجرة غير الشرعية على الصعيدين الأمني والسياسي:** أحدثت الهجرة غير النظامية انعكاسات سلبية على واقع الجزائر، حيث كانت سببا أساسيا في توتر وتأزم العلاقات مع بعض الدول الأجنبية. والدليل على ذلك ما قاله "جاك بارو" المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي ومنها الجزائر أصبحت معقدة وخصوصا بعدما رفضت الجزائر توقيع اتفاقات استقبال المهاجرين غير الشرعيين بعد ترحيلهم من الأراضي الأوروبية. (العمر، ص.25)

وقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزراعة أمن الدولة، كما قد تؤدي الهجرة السرية إلى ظهور أفكار متطرفة. وقد يشغل بعض أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزراعة أمنها واستقرارها، إضافة إلى تهريب البشر الذي يشكل خطرا على الأمن الوطني والسياسي، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين ما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في الدول المستقبلية، كما تزيد الهجرة غير الشرعية من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات. (الحسن وآخرون، 2008، ص.ص.81-82)

**3.2.6. آثار ومخاطر الهجرة غير الشرعية على المهاجرين غير الشرعيين وأسر الضحايا:** إن لظاهرة الهجرة غير الشرعية عدة مخاطر على المهاجرين غير الشرعيين، حيث يتعرضون للقبض عليهم وللسرقة وفي بعض الحالات ينتهي بهم المطاف أثناء

رحلتهم عرض البحر بالموت، بالإضافة إلى أنهم قد يقعون ضحية لتهريب المهاجرين. إذ يمثل الشباب غالبية ضحايا تهريب المهاجرين. (أبوزيد، 2017، ص.157)

ومن مخاطر الهجرة السرية انقلاب القوارب والضياع وعدم الوصول إلى المدن المنشودة ومداهمة رجال الأمن وحراس الحدود لهم سواء من طرف بلد العبور أو بلد الاستقبال، حيث يتعرض المهاجرون غير الشرعيين إلى غرق القوارب والتي وصفت بقوارب الموت وقوارب الانتحار الجماعي أو قوارب الفرار إلى المجهول والجزائر شهدت مثل هذه الحوادث، إذ تشير إحصاءات البحرية الجزائرية أن عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية من جثث ومعتقلين مرتفعة خلال السنوات 2007/2006/2005 والتي سنوضحها من خلال الجدول التالي: (سلام، 2010، 185-186)

جدول رقم (03): يبين عدد المهاجرين المعتقلين والمتوفين.

السنة	عدد الجثث	عدد المعتقلين	مجموع الضحايا
2005	29	335	427
2006	73	1016	1089
2007	83	1485	1568
المجموع	248	2836	3084

المصدر: أحمد رشاد سلام، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، ط2010، 1، ص185 بتصرف

وسنوضح في الجدول الموالي تطور الهجرة غير الشرعية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من عام 2018 إلى غاية 2021 وهذا من خلال الإحصائيات والأرقام المسجلة لعدد المهاجرين الذين تفقدهم الجزائر سواء الواصلين إلى الضفة الأخرى، أو المفقودين أو الأموات فهذه الأرقام تعكس اثر الهجرة غير الشرعية وما تفقده البلد سنويا.

جدول رقم (4): يبين واقع المهاجرين غير الشرعيين خلال السنوات 2021/2020/2019/2018

الواصلين منهم والمفقودين والجثث وافشال محاولات الحرقة.

السنة	الواصلين ايطاليا	الواصلين اسبانيا	إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية
2018	1213	1261	3983
2019	1009	554	939
2020	1011	2822	1317 وانتشال 3 جثث
2021	500	7417	307 وانتشال 3 جثث وفقدان 4 شباب
<b>المجموع</b>	<b>3733</b>	<b>12054</b>	<b>6556</b>

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على مصادر مختلفة كالجرائد اليومية ومواقع انترنت

يوضح لنا الجدول أعلاه الصورة السلبية التي تعكس الواقع الجزائري فهذه الأرقام الموضحة تدل على أن الجزائر تخسر سنويا رأس مال بشري بأعداد كبيرة وهذا يعكس رفض الشباب البقاء واليأس الذي يعيشه من فقدان الثقة في بلده وإصراره على المغامرة بحياته عرض البحر مهما كانت نتيجة هذه المغامرة ولهذا الجزائر تسجل خلال السنوات الأخيرة أرقام قياسية للمهاجرين غير الشرعيين منهم من يصل وآخرون مفقودون ومنهم في عداد الأموات.

إضافة لما سبق فإن الهجرة غير الشرعية في الجزائر تركت انعكاسات وآثار سلبية على أسر المهاجرين، وخاصة حين يترك المهاجر زوجته. وبهذا يفقد الأولاد إلى التربية الصحيحة والسليمة، مما يؤدي ذلك إلى وجود جيل من الشباب المنحل أخلاقيا والمنحرف والفاقد للوعي.

كذلك تزايد حالات الطلاق بسبب غياب الزوج لعدة سنوات، كما تأثرت معدلات الخصوبة عند الرجال المهاجرين بسبب الأعمال الضارة بالصحة التي كانوا يقومون بها.

#### الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تقتصر على دولة معينة، فهي شملت أغلب دول العالم الأوروبية منها أو العربية والإفريقية. إذ أصبحت خطورة هذه الظاهرة تشكل مخاوف كبيرة لدى دول العالم نتيجة الآثار التي خلفتها على أغلب الأصعدة سواء تعلق ذلك بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وحتى الجانب الأمني والسياسي.

وهذا راجع إلى التدفق الكبير والمتزايد للمهاجرين غير الشرعيين خاصة في الفترة الأخيرة، وصار يشكل عبئا كبيرا على الدول المستقبلية نتيجة لزيادة العمالة وعدم قدرة هذه الدول المستقبلية للمهاجرين استيعاب هذا التدفق الكبير. والهجرة غير الشرعية هي نتيجة عوامل عديدة حسب طبيعة ومناخ كل دولة، هذا من جهة ومن جانب آخر حسب ظروف المهاجر نفسه والتي قد تختلف داخل المجتمع الواحد. ومع هذا يبقى العامل المشترك بين هذه الدول الدافع الاقتصادي وشبح البطالة التي تعاني منها أغلب الدول خاصة العربية والإفريقية. فالمهاجر غير الشرعي يسعى من وراء الهجرة السرية إلى تغيير ظروف حياته للأحسن متجها نحو الدول المتقدمة التي بها أكبر المصانع الصناعية أين يجد فرصة عمل مناسبة، لكن تبقى الهجرة غير الشرعية تشكل مغامرة خطيرة قد تكفل بالنجاح أو الفشل لما قد يتعرض له المهاجر كالاختلال والفقدان وحتى الموت، فهي تعبر عن معاناة الشباب والظروف السيئة التي يعيشونها و فقدان الأمل في الحياة.

#### قائمة المراجع:

#### المراجع باللغة العربية:

- ابن خلدون، ع، دون سنة. (المقدمة Vol. الجزء الأول). (بيروت: دار الجيل).
- أحمد رشاد سلام. (2010). مكافحة الهجرة غير الشرعية (الإصدار 1). الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام. (2016). الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة. ص94. الرياض.
- أحمد مرواني. (14 مارس، 2019). الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري معضلة تؤرق الجزائريين. تاريخ الاسترداد 14 أكتوبر، 2020، من <https://www.washingtoninstitute.org>
- الاسكوا الاسكوا. (2018). تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. بيروت: المنظمة الدولية للهجرة.
- لُتوني غنذر. (2005). ترجمة، فايز الصياغ، علم الاجتماع (الإصدار 4). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- برنيس، ع. (2017, 07 12). الهجرة غير الشرعية وآثارها على أوروبا. Récupéré sur <https://arabic.sputniknews.com>
- بوكرمة اغلال فاطمة. (ديسمبر، 2012). أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين. عدد 9، جزء الأول، ص 100. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.

- حسينة شرون. (2013). الهجرة غير الشرعية بين الاباحة والتجريم. مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، ص 27، العدد 08. بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- دلال ملحق استتية. (2013). علم اجتماع السكاني (الإصدار ط 1). عمان: دار وائل للنشر.
- رايح طيبي. (2009). الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي،. مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، ص.ص. 49-50. جامعة الجزائر.
- رزيق المخمدي، ع. ا. (2012). الهجرة السرية واللجوء السياسي الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- رمضان أحمد العمر. (بلا تاريخ). الهجرة غير الشرعية في الجزائر تاريخها مراحل تطورها أساليبها، ورقة علمية منشورة في كتاب أعمال مؤتمر إشكاليات الهجرة واللجوء في الوطن العربي، ص 25. تاريخ الاسترداد 03 03 2022، من <https://www.politics-dz.com>
- روعة قاسم. (24 جويلية، 2021). أزمة عالقة وأفق معدوم، الهجرة غير النظامية في تونس تتصاعد وتشمل أطفالا. جريدة القدس العربي. تاريخ الاسترداد 09 02 2022، من <https://www.alquds.co.uk>
- ساعد رشيد. (2012/2011). وقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ص ص 49-50. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- السيد عبد الغني. (2005). النظرية في علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- صالح خليل الصقور. (2002). الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضاري وأشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية. الأردن: دار النشر والتوزيع.
- عادل السيد محمد علي. (2018). آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون الوضعي. مجلة الشريعة والقانون، المجلد الأول (العدد 33)، صفحة ص790.
- عادل أمين. (23 سبتمبر، 2021). تراجع عدد قوارب الجزائريين والمغاربة على رأس الحراقة بإيطاليا. جريدة آخر ساعة (العدد 6403)، ص.3.
- عبد القادر القصير. (1995). الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عبد الله علي عبو. (2006). الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة (العدد 65)، صفحة ص 186.
- عثمان الحسن ، و آخرون. (2008). الهجرة غير المشروعة والجريمة. نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة ص 24.
- علي سالم حميدان، ومحمود الحبيس. (2001). جغرافيا السكان (الإصدار ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- فايزة بركان. (2012/2011). آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، ص.54. باتنة: جامعة الحاج لخضر.

- فايزة ختو. (2011/2010). البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010). مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص159. جامعة الجزائر.
- فتيحة كركوش. (جوان، 2010). الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية إجتماعية. مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 4، ص 50. البليدة: جامعة سعد د حلب البليدة.
- لفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،. (بدون سنة). القاموس المحيط (المجلد الجزء 2). بيروت: دار الفكر العربي.
- قده حمزة. (2011/2010). معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، تحليل محتوى لعينة من الصحف،. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، ص 110. قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة عنابة.
- قوع، ن، خربوط، م &، آخرون. (2013). الهجرة من المغرب نحو إسبانيا أسبابها وآثارها مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد35 العدد7، pp. 229-230.
- لطيف، ح. (s.d.). الهجرة غير الشرعية من مصر عندما يصبح حلم الثراء تأشيرة للموت، 16 أوت 2019. Consulté le 02 06, 2022, sur <https://raseeef22.net/article/1074770>
- محافظ الشرطة، ر. (04 04, 2018). مقابلة.
- محمد الجوهري، وآخرون. (2004). علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد رضا التيمي. (جانفي، 2011). الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، ص 260. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- محمد رمضان. (ديسمبر، 2009). الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 04، الصفحات ص 199-200.
- محمد علي البدوي. (2004). دراسات سوسولوجية (الإصدار ط1). لبنان: دار النهضة العربية.
- محمد محمود السرياني. (2010). هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال. ط1، ص 187. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- المركز الوطني للهجرة المعهد الوطني للإحصاء. (2021). المسح الوطني للهجرة الدولية، المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة. ص74. تونس، تونس. تاريخ الاسترداد 01 24, 2022، من <https://arabi21.com/story>
- مصطفى يوسف أبو زيد. (2017). مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية (المجلد ط1). مصر: لمكتب العربي للمعارف.
- نادية بن ورقلة، و حني حسين. (01 جوان، 2019). تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديموغرافية". مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة (العدد 4)، الصفحات ص.ص. 230-229.
- ناصر دادي عدون، و عبد الرحمان العايب. (2010). البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر،. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

هباز توتة. (سبتمبر , 2019). إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على أمن الدول واستقرارها. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية(العدد الثالث)، صفحة ص253.

وليد هري. (24 سبتمبر , 2020). امرأة حامل بين 30 حراق جزائري يصلون سردينيا. جريدة آخر ساعة(العدد 6097)، ص4.

**أولا: المراجع باللغة الأجنبية:**

Labdelaoui, H., Hammouda, N., CHantaal, j., & Spiga, S. (s.d.). *les migrations africaines*. Alger: l'office des publications universitaires.